

معضلة الرياض في لبنان.. اتفاق الطائف بوابة عودة النفوذ السعودي



سلط الزميلة في معهد واشنطن، حنين غدار، الضوء على تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان وتبينها بين الصداقة والعداء، والجمع بينهما في وقت واحد أحياناً، مشيرة إلى أن هذا النمط من العلاقات جعل السعودية في مأزق.

وذكرت حنين، في مقال نشرته بموقع معهد "هوف" الأمريكي وترجمه "[الخليج الجديد](#)", أن السبب الرئيسي وراء خيبة الأمل السعودية في لبنان هو قوة حزب الله وراعيه الإيراني، ومع ذلك، فقد كانت المملكة تعاوناً أيضاً نوعاً مختلفاً من الاستياء، ينبع من خداع أقرب حلفائها اللبنانيين.

وفيما يلي نص المقال:

لم تعد السعودية تعتبر لبنان أولوية، فاليمن وأمن الخليج وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية لها الأولوية، لكنها لا تزال غير قادرة على التخلص من لبنان بالكامل.

وتسيطر المملكة على خط رفيع بين عدم ارتياحها إزاء سيطرة إيران المتزايدة على الدولة اللبنانية ورغبتها في مساعدة بلد هش، يحتفظ، على الأقل، بأهمية عرضية بالنسبة للمجتمع الدولي.

كان اتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، بمثابة بداية التدخل السعودي، حيث صحت المملكة ملليارات الدولارات لإعادة إعمار البلاد ومواجهة النفوذ المتزايد للنظام الإيراني.

وتمكن رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، الذي اعتبرته المملكة مواطناً مخلصاً لكلا البلدين، من تحقيق الخطة السعودية في لبنان، والتي ركزت على إعادة الإعمار والاستثمارات وتطوير القطاع المالي، مع القليل من الاهتمام بالتاريخ الجماعي للحرب، والمصراع الطائفي، أو الهيمنة السورية المتنامية في لبنان.

وعندما أدرك الحريري أخيراً صعوبة الموازنة بين الأجندة السياسية السورية الإيرانية في لبنان وخططه الاقتصادية والتنمية الخاصة، اغتاله حزب الله في عام 2005، ما أدى إلى احتجاجات حاشدة وتشكيل ائتلاف 14 آذار/مارس.

وحظي هذا التحالف السياسي بدعم كبير، مالياً وسياسياً، من قبل السعودية، التي كانت تأمل أن يواصل ابنها، سعد الحريري، عمل والده، لكن هذه الآمال سرعان ما تحطمـت عندما قرر سعد التوصل إلى تسوية مع حزب الله.

وفي الوقت نفسه، تعرضت قيادة 14 آذار/مارس لاغتيالـات والتهدـيات، مع تزايد انزعاج السعودية بسبب نفوذ إيران المتزايد وقوتها العسكرية في الخليج واليمن. وأصبح لبنان مخيماً للأعمال، وانتقل إلى ذيل أولويات السعودية في المنطقة.

وخسر الحريري الدعم السعودي، لكن المملكة لم تعد مهتمة بإيجاد بديل أو تمكين ما تبقى من تحالف 14 آذار/مارس.

وفاز حزب الله وحلفاؤه في الانتخابات النيابية عام 2018، واستولى على معظم القرارات الأمنية والمالية والسياسية في لبنان، ما أدى بالبلاد إلى انهيار مالي.

وكانت الفجوة داخل المجتمع السنـي مغربية أيضاً، وقد نجح حزب الله في التسلل إلى الأجزاء الأكثر ضعـفاً في ذلك المجتمع.

وعلى الرغم من القرار السعودي بالانسحاب من المشهد السياسي اللبناني، واصل حزب الله تحدي المملكة بتصریحات نارية، واتهمها بدعم تنظيم الدولة في سوريا، ثم قصف المملكة ودول الخليج الأخرى بشحنات متعددة من الكبتاجون، مهربة داخل المنتجات الزراعية اللبنانية.

وبعد عدد من المناوشات الدبلوماسية، وحظر الواردات اللبنانية، وانسحاب سفراء دول مجلس التعاون الخليجي، تجد السعودية نفسها على مفترق طرق: إما الاستمرار في مساعداتها السياسية والإنسانية المحدودة للبنان، أو تجاهل هذا البلد المزعج وترك اللبنانيين يحصدون عواقب الهيمنة الإيرانية على بلادهم.

منظور طويل المدى

وفي الشهر الماضي، جددت السعودية وعدد من دول الخليج دعوتها لمواطنيها إلى مغادرة لبنان. ورغم أن هذا التحذير جاء مباشرةً بعد جولة عنيفة من الاشتباكات التي اندلعت في مخيم عين الحلوة للاجئين في صيدا، إلا أنه ينبغي النظر إليه في سياق منظور سعودي أوسع بشأن لبنان، أي استمرار الضغط السياسي على النخبة السياسية في لبنان.

ويبدو أن هذا جزء من السياسة السعودية الحالية في لبنان: الحب القاسي، أو الضغط السياسي الذي لا هوادة فيه على القادة السياسيين اللبنانيين، على الرغم من الاتفاق الأخير الذي تدعمه الصين بين المملكة وإيران.

وبالنسبة للقيادة السعودية، لم يستفد لبنان - وربما لن يستفيد - من أي تسوية إقليمية ما لم ينفذ الإصلاح ويتوصل إلى تفاهم مع صندوق النقد الدولي.

فلبنان بحاجة إلى الاختيار بين التبعية لإيران و هوبيته العربية، وهذا هو المبدأ الذي يحكم مشاركة السعودية في الجهود الدولية الأخيرة للضغط على لبنان لانتخاب رئيس وإناء الفراغ المؤسسي.

وافقت السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وفرنسا مؤخرًا على المشاركة في عملية اختيار الرئيس اللبناني، بعد مسعى فرنسا الفاشل والمثير للقلق، الذي أدى مؤقتاً إلى تقديم مرشح حزب الله للرئاسة، سليمان فرنجية.

ولا تدعم أي من هذه الدول مرشحاً محدداً، ولكن من الواضح أن الرئيس الجديد لا يمكن أن يكون حليفاً لحزب آ، ويجب أن يكون قادراً على تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاح. وبالنسبة للسعودية، من الضروري أيضاً تنفيذ اتفاق الطائف بعد سنوات من التأخير والتردد.

تبغ الحاجة الملحة لتنفيذ الاتفاق من الخوف المشروع من خطط حزب آ لتغيير الدستور، وإعادة هيكلة تقاسم السلطة في لبنان، وفرص تقسيم ثلاثي للبرلمان يحصل بموجبه الشيعة على ثلث المقاعد بدلاً من ربعها.

وفي ظل سلاح حزب آ وهيمنته على المجتمع الشيعي، فإن الحصول على المزيد من المقاعد في البرلمان يعني سيطرة إيرانية أكبر على مؤسسات الدولة.

ومن شأن مثل هذه التغييرات أن تؤثر على تشكيل أي حكومة جديدة، بما في ذلك التعينات السياسية والأمنية، ما لا يترك أي مجال لمقاومة الهيمنة الإيرانية.

ومن الممكن أن يكون تنفيذ اتفاق الطائف وسيلة لعرقلة خطط حزب آ لإعادة هيكلة تقاسم السلطة في لبنان؛ أي منع إيران من التأثير على هوية لبنان ودينياً ميكياً له السياسية.

هناك عدد من البنود الحاسمة في الاتفاق التي لم يتم تنفيذها، وإذا تم تنفيذها، فمن الممكن أن تعمل على تمكين مؤسسات الدولة والقضاء على الانقسامات السياسية الطائفية، بالإضافة إلى إضعاف حزب آ وحلفائه. وبالنسبة للسعودية، هذه مواجهة وجودية تتجاوز الرئاسة بكثير، ولكنها يمكن أن تبدأ بها.

على أية حال، من المؤكد أن السعودية لن تعود أبداً إلى سياسة "دفتر الشيكات المفتوح" في لبنان، أي صنخ المليارات في ذلك البلد دون شروط أو نتائج فورية.

لقد ولت تلك الأيام، وإذا قررت السعودية تأييد لبنان مرة أخرى، فإنها ستطلب بالنتيجة: تراجع جذري في نفوذ إيران في لبنان، وتنفيذ اتفاق الطائف، وتنفيذ القرارات الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن 1701، وإصلاحات جدية من خلال برنامج صندوق النقد الدولي.

لن تدعم السعودية لبنان دون شروط بعد الآن، ومع ذلك فقد تستثمر في لبنان، وأي تقدم سيكون مشروطاً بتنفيذ اتفاق الطائف.

ويُنْبَغِي أَيْضًاً أَنْ يَكُونَ تَنْفِيذُ الْإِصْلَاحَاتِ وَإِضعافُ حَزْبِ اٰمِ في لَبَنَانَ مِنَ أَوْلَوِيَاتِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ. وَسَوْاءً أَبْصَرَ الْإِتْفَاقُ الْسَّعُودِيُّ إِلَيْهِ، الَّذِي تَوَسَّطَ فِيهِ الْوَلَايَاتُ الْمُتَحَدَّةُ، النُّورَ قَرِيبًاً أَمْ لَا، إِنَّ الْسَّعُودِيَّةَ وَإِسْرَائِيلَ وَالْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ سَتَطِلُّ تَرَى أَنَّ حَزْبَ اٰمِ في لَبَنَانَ يَشْكُلُ تَهْدِيَةً لِمَصَالِحِهَا.

لَنْ تَؤْثِرَ الْإِتْفَاقِيَّاتُ السَّعُودِيَّةُ مَعَ إِسْرَائِيلَ أَوْ إِيْرَانَ أَوْ الصِّينَ أَوْ رُوسِيَا عَلَى سِيَاسَتِهَا تَجَاهَ لَبَنَانَ، لَكِنْ هُنَاكَ عَامِلٌ وَاحِدٌ سَيُؤْثِرُ عَلَيْهَا، وَهُوَ دُورُ الْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ الْأَكْثَرُ قُوَّةً فِي لَبَنَانَ.

وَالْوَلَايَاتُ الْمُتَحَدَّةُ هِيَ أَكْبَرُ جَهَةٍ مَانِحةً لِلَّبَنَانِ الْيَوْمَ. وَمِنْذِ عَامِ 2010، تَجَاوَزَتِ الْمَسَاعِدُاتُ الْأَمْرِيَّكِيَّةُ لِلَّبَنَانِ 4 مِلِيَارَاتَ دُولَارٍ، لَكِنْ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ سِيَاسَةٌ وَاضْعَافَةٌ تَجَاهَ لَبَنَانَ تَتَجَاوَزُ الْمَسَاعِدُاتُ الْأَمْنِيَّةَ وَالْإِنسَانِيَّةَ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى عَدْدٍ مِنَ الْعَقُوبَاتِ الْمُحَدَّدةِ.

فَقَدْ تَمَّ تَفَوِيقُ مُعْظَمِ الْجَهُودِ مِنْ أَجْلِ التَّغْيِيرِ فِي الْقِيَادَةِ الْلَّبَنَانِيَّةِ إِلَى فَرَنْسَا، الَّتِي يَمْثُلُهَا الْيَوْمَ مَبْعَثُهَا الْخَاصُّ، جَانِ إِيفِ لُودْرِيَّانَ.

وَقَدْ تَقْرَرَ السَّعُودِيَّةُ تَعْزِيزَ جَهُودِهَا فِي لَبَنَانٍ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ سِيَاسَةً أَمْرِيَّكِيَّةً وَاضْعَافَةً وَنَهْجَةً أَكْثَرَ عَمَلِيَّةً، خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ هَذِهِ السِّيَاسَةُ الْأَمْرِيَّكِيَّةُ تَتَضَمَّنُ التَّصْدِيَّ لِلْمَصَالِحِ الْإِيْرَانِيَّةِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَشْمَلَ مُثْلُ هَذِهِ السِّيَاسَةِ، عَلَى سَبِيلِ الْمُثَالِ، الْمُزِيدَ مِنَ الْعَقُوبَاتِ ضَدَّ حَلْفَاءِ حَزْبِ اٰمِ الْسِيَاسِيِّينَ وَمَجَمِيعِ الْأَعْمَالِ الْتَّابِعِ لَهُ، وَكَشْفُ رَوَابِطِ حَزْبِ اٰمِ بِالْحَوَالَيْنِ أَوْ بَعْضِ الْجَمَاعَاتِ الْمُرْتَبَطَةِ بِإِيْرَانَ فِي الْخَلِيجِ.

وَإِضَافَةً لِذَلِكَ، يُمْكِنُ لِلْوَلَايَاتِ الْمُتَحَدَّةِ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى الْحَدِّ مِنْ تَهْرِيبِ الْكَبِيتَاجُونِ وَكَذَلِكَ تَجْنِيدِ حَزْبِ اٰمِ الْآخِيرِ لِلْمَقَاتِلِينَ الْسَّنَةِ فِي لَبَنَانَ وَالْمَخِيمَاتِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ.

لَا شَكَ أَنَّ هُنَاكَ عِيُوبًاً فِي اِتْفَاقِ الطَّائِفِ، فَعَلَى سَبِيلِ الْمُثَالِ، تَمَّ نَزَعُ سَلاحِ جَمِيعِ الْمِيلِيشِياتِ، لَكِنْ حَزْبِ اٰمِ حَصَلَ عَلَى اسْتِثنَاءٍ، وَتَمَّ التَّعَالِمُ مَعَهُ عَلَى أَنَّهُ "قُوَّةُ مَقاُومَةٍ" وَلَيْسَ مِيلِيشِيَا، لِمُحَارِبَتِهِ الْاِحْتِلَالِ الإِسْرَائِيلِيِّ فِي الْجَنُوبِ.

كما اعترف الاتفاق بالقضاء على الطائفية السياسية كأولوية وطنية، لكنه لم يحدد إطاراً زمنياً لتحقيق هذا الهدف، بينما أقر في الوقت نفسه تقسيماً طائفياً للسلطة في البرلمان.

كما تعامل الاتفاق مع النظام السوري باعتباره وسيط السلطة في لبنان بعد الحرب، وهو الدور الذي أسأء النظام استغلاله ومدده حتى عام 2005.

وعلى الرغم من هذه العيوب، فإن الاتفاق يحتوي على عناصر معينة يمكن للولايات المتحدة تسلیط الضوء عليها وإيجاد أرضية مشتركة بشأنها مع السعودية.

على سبيل المثال، يتضمن الاتفاق مصطلحات تهدف إلى الإصلاحات، واستقلال القضاء، واللامركزية الإدارية، وقانون انتخابي جديد وغير طائفية، وتشكيل مجلس الشيوخ.

بعد تحديث اتفاق الطائف أمراً حيوياً، لكن البداية قد تكون المزيد من تنفيذ أحكامه الحالية. وقد تسهل مثل هذه الإصلاحات عودة الدعم السعودي، وإنما فإن لبنان سيستمر في الانجرار إلى فلك إيران، مع أولوية التشيع السياسي وترسيخ هيمنة حزب الله.

المصدر | حنين غدار/معهد هوفر - ترجمة وتحرير الخليج الجديد